منظمـــــــة
العمـــــــل
الدولـيـة

مذكرة مفاهيمية

المشاورات الأقاليمية المعنية بالعمل اللائق وهجرة الأيدي العاملة والتنقل في آسيا/افريقيا إلى الشرق الأوسط

(بيروت، لبنان، ٤-٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٧)

١. الخلفية والمبررات

سياق السياسات العالمية

من خلال إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين[١] الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦، أطلق المجتمع العالمي عملية المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية التي تؤدي إلى اعتماد اتفاقيين عالميين: اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية واتفاق عالمي للاجئين، مع الإشارة إلى أن العمليتين منفصلتان ومختلفتان ومستقلتان".[٢]

وسوف يحدد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، المتوقّع إبرامه بحلول نهاية عام ٢٠١٨، "مجموعة من المبادئ والالتزامات والاتفاقيات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالهجرة الدولية بكافة أبعادها، بعد سلسلة من المشاورات العالمية[٣] والإقليمية[٤] التي تغطّي ستة مواضيع أساسية للهجرة. ويتعلق أحد المواضيع بـ "معالجة الهجرة غير النظامية والمسارات النظامية، بما في ذلك العمل اللائق، وتنقل اليد العاملة، والاعتراف بالمهارات والمؤهلات، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة".

وبالنظر إلى طبيعة الهجرة التي تنطوي على بعد على صعيد المصدر وبعد على صعيد المقصد على حدّ سواء، وخصائص هجرة اليد العاملة في الممرات المترابطة في آسيا/أفريقيا إلى الشرق الأوسط، تعتبر منظمة العمل الدولية أن الحاجة إلى الإسهام في المشاورات التي تغذي الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية من خلال استضافة مشاورة أقاليمية بين الجهات الفاعلة المعنية في ممرات الهجرة الرئيسية، تكتسب أهمية قصوى. وبالنظر إلى أعداد المهاجرين في

---

[١] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين*، A/RES/71/1، ٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٦.

[٢] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية*، A/RES/71/280، ٦ نيسان/ابريل ٢٠١٧:١.

[٣] بما في ذلك في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومقرّ الأمم المتحدة في نيويورك ومقرّ الأمم المتحدة في فيينا.

[٤] سوف تنعقد المشاورات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بيروت (٢٦-٢٧ أيلول/سبتمبر)، ولمنطقة إفريقيا في أديس أبابا (١٨-٢٠ تشرين الأول/اكتوبر) ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك (٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر). وستتولى قيادة هذه الاجتماعات الإقليمية اللجان الإقليمية المعنية التابعة للأمم المتحدة، أي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسيتم تنظيمها بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء.

الشرق الأوسط ولا سيّما من آسيا وأيضًا من أفريقيا بشكل متزايد، والعدد القليل نسبيًا للمنصات المتاحة للأصوات من الجنوب، سوف تستضيف منظمة العمل الدولية مشاورة ثلاثية أقاليمية بشأن العمل اللائق والتنقل في الممرات في آسيا/أفريقيا إلى الشرق الأوسط. ومن المتوّقع أن نتائج هذه المشاورة ستغذي المشاورة المواضيعية العالمية بشأن العمل اللائق والتنقل، التي ستنعقد في ١٢–١٣ تشرين الأول/اكتوبر في جنيف[٥]، وأن تسهم في نهاية المطاف في وضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية.

السياق الأقاليمي

يُعدّ الشرق الأوسط أحد مناطق المقصد الرئيسية عالميًا للعمال المهاجرين.[٦] واستضافت دول مجلس التعاون الخليجي[٧] وحدها أكثر من ٢٥ مليون مهاجر دولي في عام ٢٠١٥، أي زيادة كبيرة على الـ ٢٠,٥ مليون الذين استضافتهم في عام ٢٠١٠.[٨] وشكّل المهاجرون في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من ١٠ في المائة من مجموع المهاجرين على الصعيد العالمي[٩] (وحوالى ١٢ في المائة من العمال المهاجرين في العالم[١٠]). وهذه الأرقام ليست مرتفعة من حيث القيمة المطلقة فحسب، لكنها مرتفعة أيضاً كنسبة من مجموع السكان: تشكّل نسبة المهاجرين ٤٥ في المائة من سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي في المتوسط؛ ويشكل المهاجرون أكثر من ٥٠ في المائة من السكان في البحرين والكويت، وأكثر من ٨٠ في المائة من السكان في قطر والإمارات العربية المتحدة، وترتفع هذه النسب أكثر في القوى العاملة في القطاع الخاص. وفي غضون ذلك، استضافت بلدان المشرق في الأردن ولبنان مهاجرين ولاجئين على حدّ سواء، وسط تزايد أعداد السكان اللاجئين بشكل كبير بسبب النزاع في سوريا.

ويتم استخدام العمال المهاجرين في الشرق الأوسط في قطاعات متنوعة، بما في ذلك قطاع النفط والغاز، والنقل، والضيافة. ومع ذلك، يضمّ قطاع البناء أكبر عدد من العمال المهاجرين، وخاصة في دول الخليج (وهم في الغالب من الذكور)، مع أعداد كبيرة أيضًا في العمل المنزلي (معظمهم من الإناث من حيث الأعمال المنزلية والرعاية؛ ومعظمهم من الذكور فيما يتعلق بالسائقين والحراس). كما تتلقى بلدان المشرق أعدادًا كبيرة من العمال الموسميين في الزراعة (من النساء والذكور على حد سواء).

---

[٥] كُلّفت منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتولي القيادة المشتركة لإعداد المدخلات في موجز أمين عام الأمم المتحدة للقضايا المشتركة بين الوكالات الذي سيدعم هذه المشاورات.

[٦] يُستخدم مصطلح "العامل المهاجر" في هذه المذكرة المفاهيمية وفقاً للمعايير الدولية، وخاصّةً المادة ٢ من الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠)، التي تعرف "العامل المهاجر" باعتباره "الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو ما برح يزاول نشاطا مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها". وترد تعريفات مماثلة في اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة (المنقحة)، لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٧)، واتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) لعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٣). وتجدر الإشارة إلى أن الحكومات في الشرق الأوسط ترى أن معظم هجرة العمال مؤقتة، وتميل إلى تفضيل استخدام مصطلح "العمال الأجانب المؤقتين" أو "العمال الوافدين المؤقتين".

[٧] تُعتبر دول مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة بلدان مقصد غنية بالموارد.

[٨] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (٢٠١٥)، *"الاتجاهات في مخزون الهجرة الدولية: تنقيح عام ٢٠١٥ على* الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates15.html.

[٩] نفس المصدر.

[١٠] منظمة العمل الدولية (٢٠١٥)، *"التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن العمّال المهاجرين"*، على الموقع الإلكتروني: http://ilo.org/global/topics/labour-migration/publications/WCMS_436343/lang--en/index.htm.

ويأتي معظم المهاجرين إلى الشرق الأوسط من آسيا (تقدّم الهند وبنغلاديش وباكستان أكبر مخزون من المهاجرين في الشرق الأوسط)، في حين تُسجّل زيادة في أعداد من مجموعة متنوعة من البلدان في أفريقيا (مع أعداد مرتفعة بشكل خاص من مصر، والسودان، والصومال، وإثيوبيا، وكينيا[١١]، من بين دول أخرى). ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأعداد أكثر بالنظر إلى توقعات السكان وقوة عاملة سريعة النمو.[١٢] وقد التزمت العديد من بلدان المنشأ هذه مع بلدان في الشرق الأوسط من خلال اتفاقات ثنائية تنظم هجرة اليد العاملة، في حين وضع عدد منها، من بين أمور أخرى، برامج تدريبية قبل المغادرة ووحدات للشؤون القنصلية بهدف مساعدة مواطنيها في الخارج، في حين وضع البعض منها حظرًا على هجرة النساء أو حظر على العمل المنزلي.

وبما أنّها توّفر الفرصة لاكتساب مهارات إضافية والهروب من الفقر في الوطن، وتساعد في حل النقص الكبير في اليد العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتلبية الحاجة إلى الرعاية في المناول في المشرق، فإنّ بلدان المنشأ وبلدان المقصد ترحّب بشكل عام بهجرة اليد العاملة. وقد وفرت الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وبدرجة أقل إلى المشرق، عددًا لا يحصى من الوظائف، وحققت مليارات الدولارات من التحويلات للعمال المهاجرين وأسرهم. وقد حوّل العمال المهاجرون في الشرق الأوسط ١٠٩ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٥، ويشكّل تدفق التحويلات من دول الخليج الست مجتمعة، ١٧,٧ في المائة من تدفقات التحويلات المالية العالمية.[١٣]

إنّ العمال المهاجرين العاملين في البناء والأعمال المنزلية والزراعية هم في الغالب من ذوي المهارات المنخفضة وعرضة للاستغلالات في عملية الاستقدام والهجرة التي تسبق توظيفهم ولمجموعة متنوعة من أوجه القصور على صعيد العمل اللائق، في حين يتمتع العمال المهاجرون في قطاع النفط والغاز والنقل والضيافة على الأغلب بمهارات أعلى وغالباً ما يتلقون معاملة أفضل.

وقد ازدادت المحاولات لتنظيم المجموعة المعقدة من التدفقات الأقاليمية على مدى العقدين الماضيين وتعتمد في المقام الأول على التشريعات والآليات الوطنية، في حين تميل الحكومات إلى الكفاح من أجل تطوير نظم متسقة للهجرة عبر الوزارات داخل البلدان وفيما بين المناطق.[١٤] وبالإضافة إلى ذلك، هناك اتفاقيات ثنائية تقتصر عمومًا على مذكرات تفاهم غير ملزمة في ممرات الهجرة من آسيا/أفريقيا إلى الشرق الأوسط. ومع ذلك، تبقى التحديّات في وضع نظام يؤدي إلى مشاركة على نحو أكثر إنصافًا منافع الهجرة بين الحكومات وأصحاب العمل ومستقدمي العمال والعمال، ويحمي المهاجرين من أوجه القصور في العمل اللائق وظروف العمل السيئة.

---

[١١] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (٢٠١٥)، *"الاتجاهات في مخزون الهجرة الدولية : تنقيح عام ٢٠١٥* وماليت ف. واليوحى، (٢٠١٦)، "الهجرة الكينية إلى دول الخليج: التوفيق بين المصالح الاقتصادية وحماية العمال على الموقع الإلكتروني: http://www.migrationpolicy.org/print/15632#.WOtDGK103cs

[١٢] من المتوقّع أن يشهد عدد سكان أفريقيا زيادة من حوالى ١,١ مليار في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٤ مليار بحلول نهاية القرن (انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (٢٠١٥)، *توقعات السكان العالم: تنقيح عام ٢٠١٥* على الموقع الإلكتروني: https://esa.un.org/unpd/wpp/publications/files/key_findings_wpp_2015.pdf

[١٣] البنك الدولي (٢٠١٥) "تحويلات الهجرة" على الموقع الإلكتروني : http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data

[١٤] راجع، على وجه الخصوص، منظمة العمل الدولية، *" التصدي لتحديات الإدارة السديدة في المشهد المتغير لهجرة اليد العاملة*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة السادسة بعد المائة، مكتب العمل الدولي، جنيف ٢٠١٧، وبصورة خاصة الفصل الرابع.

غير أنه في الآونة الأخيرة، ظهرت علامات تبشّر بالأمل، بما في ذلك ة في الاجتماع الإقليمي **لآسيا والمحيط الهادئ**، والذي اعتمدت فيه بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان، بالإضافة إلى بلدان آسيوية، إعلان بالي (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) الذي يتضمن اتفاقًا على ما يلي:

"تعزيز سياسات هجرة اليد العاملة، وفقًا لمعايير العمل الدولية ذات الصلة، التي:

(أ) تعترف باحتياجات سوق العمل للجميع؛

(ب) تستند إلى المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية التشغيلية للاستقدام العادل (٢٠١٦)، بما في ذلك عدم تحميل العمال رسوم الاستقدام وما يتصل بها من نفقات؛ والسماح لهم بالاحتفاظ بهوياتهم الشخصية ووثائق السفر؛

(ج) توفير الحماية اللازمة لجميع العمال المهاجرين، بما فيها من خلال تحسين قابلية نقل المهارات ومنافع الضمان الاجتماعي؛

(د) مراعاة الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة (٢٠٠٦)؛

(هـ) معالجة العلاقات بين صاحب العمل والعامل التي تعيق حرية العمال في التنقل، وحقهم في فسخ عقد العمل أو تغيير صاحب العمل، مع مراعاة أي التزامات تعاقدية قد تنطبق، وحقهم في العودة بحرية إلى بلدانهم الأصلية.

في أفريقيا، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بتطوير البرنامج المشترك بشأن إدارة هجرة الأيدي العاملة من أجل التنمية والإدماج في أفريقيا، واعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ كبرنامج شامل لإدارة هجرة اليد العاملة في المنطقة. ويدعم هذا البرنامج تنفيذ مكون هجرة اليد العاملة من إطار سياسة الهجرة في أفريقيا الخاص بالاتحاد الأفريقي (٢٠٠٦) وإعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة، فضلاً عن أجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وكانت الهيئات المكوّنة لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا قد اعتمدت إعلان أديس أبابا في الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي يتضمن اتفاقًا على ما يلي: (أ) أولويات السياسة العامة على نطاق القارة بشأن تعزيز إدارة هجرة اليد العاملة على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، ووضع سياسات تأخذ في الاعتبار احتياجات سوق العمل، وفقًا للمعايير ذات الصلة بذلك لمنظمة العمل الدولية ووفقًا لإطار منظمة العمل الدولية المتعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة؛ و(ب) تيسير تنفيذ البرنامج المشترك بشأن إدارة هجرة الأيدي العاملة من أجل التنمية والإدماج في أفريقيا.

وفي معرض الربط بين المناطق، استضافت منظمة العمل الدولية بالإضافة إلى ذلك، منتدى أقاليميًا لتبادل المعارف حول تحقيق برنامج عمل للهجرة العادلة للعمال المنزليين المهاجرين في أفريقيا والدول العربية وآسيا في مدغشقر، في أيّار/مايو

٢٠١٦، والذي حدد عددًا من التدابير الملموسة التي يجب اتخاذها.[١٥] وتتيح هذه التطورات فرصًا لصياغة طرق عملية محتملة للمضي قدمًا نحو هجرة عادلة لليد العاملة في ممرات الهجرة المترابطة بين آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والشرق الأوسط.

٢ – المشاورة الأقاليمية بشأن العمل اللائق وهجرة الأيدي العاملة والتنقل في الممرات من آسيا/أفريقيا إلى الشرق الأوسط

أهداف الاجتماع

يتمثل الغرض من المشاورة الإقليمية في توجيه الخبراء في ممرات الهجرة المترابطة في عملية إجراء تقييم تقني للتحديات الرئيسية والطرق المقترحة للمضي قدمًا في تحقيق الهجرة العادلة، بما في ذلك الاستقدام العادل. وسيسّهل الاجتماع إجراء مناقشة تعاونية بين الحكومات، والنقابات، وأصحاب العمل، ووكالات الأمم المتّحدة من أجل استكشاف ما يلي: (أ) كيف يمكن تحقيق العمل اللائق للعمال المهاجرين؛ و(ب) كيف يمكن تقاسم بشكل عادل أكثر الازدهار الذي يساعد العمال المهاجرين في توليده؛ و(ج) كيف يمكن للعمال المهاجرين أن يسهموا على نحو أفضل في التنمية. وتجدر الإشارة إلى أن الاجتماع لن يتناول وضع اللاجئين ولا المشردين قسرا. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يُعتبر قضية هامة في المناطق الثلاث التي يغطيها الاجتماع، فإن استجابة المجتمع الدولي للاجئين تُعالج حاليًا من خلال الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بقيادة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، بما أنّ العمل اللائق هو ميزة ربط هامة بين الاتفاقين، لا يمكن تجاهل أثر الأعداد الكبيرة من اللاجئين على العمال الوطنيين والمهاجرين في أسواق العمل في بعض بلدان المنطقة.

وتتمثل أهداف الاجتماع بما يلي:

- ✓ تقييم الممارسات والتحديات الواعدة في حماية حقوق العمال المهاجرين، مع مراعاة مختلف التحديات التي تواجهها المرأة والرجل، وتقاسم منافع الهجرة على نحو عادل أكثر في الممرات من آسيا/أفريقيا إلى الشرق الأوسط، و
- ✓ توفير منظورات سياسية إقليمية (أقاليمية) وطرق ممكنة قابلة للتنفيذ للمضي قدمًا – مدعومة بمبادئ متفق عليها – من أجل تحقيق هجرة عادلة، بما في ذلك الاستقدام العادل، في الممرات من آسيا/أفريقيا إلى الشرق الأوسط والنقاط ذات الاهتمام والاتفاق المشترك، للنظر فيها في المشاورات المواضيعية العالمية والإقليمية التي تخدم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

---

[١٥] اتفق المنتدى الأقاليمي لتبادل المعارف حول تحقيق برنامج عمل للهجرة العادلة للعمال المنزليين المهاجرين في أفريقيا والدول العربية وآسيا، في جملة أمور، على ضرورة: (١) وضع العمال المنزليين في جدول أعمال الحوارات الإقليمية والأقاليمية القائمة وتوسيع نطاق المشاركة لتشمل أفريقيا؛ و(٢) إنشاء شبكة مشتركة بين الأقاليم لتبادل الخبرات وخلق موقف مشترك عبر المناطق بشأن العمال المنزليين بمن فيهم المهاجرون؛ و(٣) زيادة شفافية ممارسات التوظيف ومساءلة وكالات التوظيف وأصحاب العمل من خلال تدابير ملموسة؛ و(٤) الدعوة إلى إدراج العمال المنزليين على قدم المساواة مع العمال الآخرين المشمولين بقوانين العمل وتعزيز قدرات الإنفاذ في بلدان المنشأ والمقصد؛ و(٥) ضمان الشفافية والتنفيذ الفعال للاتفاقات الثنائية بشأن هجرة العمال من خلال التحاور الاجتماعي وإشراك الشركاء الاجتماعيين في عملية تصميم ورصد وتقييم اتفاقيات العمل الثنائية، والتأكد من أنها تتماشى مع معايير العمل الدولية؛ و(٦) العمل على الاتفاق على موقف مشترك فيما بين بلدان المنشأ بشأن الحد الأدنى للحقوق والحماية في العمل للعمال المنزليين المهاجرين؛ و(٧) تحديد وتنفيذ آليات التنقل المهني للعامل المنزلي في بلدان المنشأ والمقصد، بما في ذلك تنمية المهارات وإصدار الشهادات.
راجع الموقع الإلكتروني: http://www.ilo.org/global/topics/labour-migration/events-training/WCMS_454724/lang--en/index.htm.

الموضوعات الأساسية

وتماشيا مع موضوع "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة" بشأن "الهجرة غير النظامية والمسارات النظامية، بما في ذلك العمل اللائق، وتنقل اليد العاملة، والاعتراف بالمهارات والمؤهلات، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة" والمناقشة العامة بشأن هجرة اليد العاملة في مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٧، والتي ركّزت على الإدارة الفعّالة لهجرة اليد العاملة على الصعد الوطني والثنائي والإقليمي والأقاليمي، ستستكشف المشاورة الأقاليمية القضايا والمقترحات حول أربعة مجالات رئيسية على النحو التالي:

- ✓ *طرق للمضي قدمًا نحو تحقيق الاستقدام العادل*

(قد تشمل المناقشة ما يلي: العوائق التي تحول دون الاستقدام العادل وكيف يمكن التغلب عليها؛ كيف يمكن تخفيض تكاليف الاستقدام الإجمالية وتحميلها لأصحاب العمل بدلاً من العمال المهاجرين؛ ما الذي يمكن القيام به من أجل القضاء على الظروف التي قد تؤدي إلى العبودية والعمل القسري في عملية الاستقدام؛ وكيف يمكن للاستقدام أن يؤدي إلى تحسين توافق المهارات لرجال والنساء على حد سواء[١٦]).

- ✓ *طرق للمضي قدمًا نحو تحقيق العمل اللائق للعمال المهاجرين*

(قد تشمل المناقشة ما يلي: وضع الأجور وحماية الأجور، والحماية الاجتماعية، والتنقل في سوق العمل الداخلي؛ والتشريعات الوطنية والتغطية القطاعية بما في ذلك العمل المنزلي، والتفتيش الفعال للعمل، ومنع النزاعات وحلّها).

- ✓ *طرق للمضي قدمًا نحو إلى الأمام معالجة الأوضاع غير النظامية*

(قد تشمل المناقشة ما يلي: أفكار حول كيف ينتهي الأمر بالعمال المهاجرين في أوضاع غير نظامية؛ العواقب المحتملة للحظر على بعض فئات العمال المهاجرين؛ المنع الفعال للأوضاع غير النظامية والإجراءات لمعالجتها ؛ والآليات لحماية حقوق العمال المهاجرين الذي هم في وضع غير نظامي، على نحو أكثر فعالية.

- ✓ *إدارة هجرة الأيدي العاملة*

قد تشمل هذه المناقشة كيفية تحسين التنسيق والتعاون بين وزارات العمل والهيئات الحكومية الأخرى المعنية[١٧]على الصعيد الوطني عبر ممرات ومناطق الهجرة (بما في ذلك من خلال الاتفاقات الثنائية والمنابر الأقاليمية)، وعلى الصعيد العالمي، فضلاً عن كيفية تحسين مواءمة سياسات الهجرة مع سياسات العمالة.

طرائق المشاورات الأقاليمية

ستُعقد المشاورة الأقاليمية على المستوى التقني الرفيع، وستشكّل فرصةً لجميع المشاركين لتبادل الممارسات الواعدة، ودراسة إمكانات الإصلاح ومناقشة طرف المضي قدمًا من أجل تحقيق برنامج عمل للهجرة العادلة في المناطق المترابطة، في إطار

---

[١٦] استضافت منظمة العمل الدولية منتدى خبراء أقاليمي بشأن المهارات والهجرة في الممرات بين أفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط في نيو دلهي، في تموز/يوليه ٢٠١٧ .

[١٧] على سبيل المثال، وزارات الداخلية والشؤون الخارجية وشؤون المرأة والمالية والتخطيط الإنمائي والتعليم والتربية، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين.

خاضع لقواعد تشاتام هاوس. وستُبذل الجهود أيضًا لزيادة المشاركة والترابط فيما بين المناطق، حيثما كان هذا ممكنا، استنادًا إلى الاجتماع الأقاليمي المذكور أعلاه (بين الهيئات المكونة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط) بشأن العمال المنزليين المهاجرين الذي انعقد في مدغشقر في عام ٢٠١٦.

وستستفيد المشاورة من مساهمات خبراء وممارسين مختارين، بمن فيهم مسؤولين حكوميين، فضلا عن أعضاء من منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وموظفين ذوي الصلة في المنظمات الدولية الذين أظهروا عن فهم بالغ الأهمية للمواضيع التقنية للاجتماع.

وسيسترشد الاجتماع بورقة معلومات أساسية تستند إلى نهج قائم على الحقوق لهجرة الأيدي العاملة والتنقل، وتغطي آخر التطورات في المناطق، بما في ذلك الشواغل العالقة والممارسات الواعدة والمبتكرة التي تنطبق على سياق المناطق المترابطة.

وستجري المشاورة الأقاليمية في الأساس باللغة الإنكليزية مع ترجمة عربية متزامنة. وستتم ترجمة الوثائق الرئيسية إلى العربية مسبقًا، بقدر الإمكان.

ومن شأن النهج القائم على الحقوق، على النحو المنصوص عليه في معايير العمل الدولية والإطار المتعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة، ودور الحوار الاجتماعي، والاهتمام بالقضايا الجنسانية أن تكون مسائل جامعة في الجلسات المواضيعية.

النتائج المتوقع

سيكون الناتج المتوقع من المشاورة الأقاليمية مجموعة من الاتجاهات المقترحة في مجال السياسة العامة وطرق ممكنة قابلة للتنفيذ للمضي قدمًا لكل موضوع – تستند إلى مبادئ متفق عليها – تتناسب مع السياق الأقاليمي المحدد، لاستخدامها في المناطق المترابطة في آسيا/أفريقيا والشرق الأوسط الشرق. ومن المتوخى أن تخدم هذه المجموعة من الاتجاهات المداولات حول الاتفاق العاملي من أجل الهجرة، ولا سيما المشاورة المواضيعية العالمية بشأن "الهجرة غير النظامية والمسارات النظامية، بما في ذلك العمل اللائق، وتنقل اليد العاملة، والاعتراف بالمهارات والمؤهلات، وغيرها من التدابير ذات الصلة".

أوجه التآزر مع العمليات والمشاورات الأخرى

سيستفيد الاجتماع من المناقشة العامة بشأن هجرة الأيدي العاملة خلال مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ونتائجه[١٨]، وسيسترشد بالنتائج والتوجيهات الأخرى المتاحة من إعلان بالي المذكور أعلاه، ومبادئ وتوجيهات منظمة العمل الدولية بشأن الاستقدام العادل، ومعايير العمل الدولية ذات الصلة، على سبيل الذكر. وستستفيد المشاورة أيضًا من نتائج المنتدى الأقاليمي المعني بتحقيق برنامج عمل للهجرة العادلة للعمال المنزليين المهاجرين في أفريقيا والدول العربية وآسيا والذي انعقد في مدغشقر، في أيّار/مايو ٢٠١٦. وسوف تستند التوجيهات أيضًا إلى نتائج منتدى أقاليمي لمنظمة العمل الدولية بشأن

[١٨] *القرار والاستنتاجات فيما يتعلق بالإدارة العادلة والفعالة لهجرة اليد العاملة*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة السادسة بعد المائة، جنيف، ٢٠١٧، على الموقع الإلكتروني: http://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/106/reports/texts-adopted/WCMS_561871/lang--en/index.htm..

المهارات والهجرة في ممرات جنوب آسيا – الشرق الأوسط، عقد فينيودلهي، في تموز/يوليه ٢٠١٧ واجتماع نقابي أقاليمي بشأن الهجرة انعقد في بيروت، في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

وسيستفيد الاجتماع الأقاليمي لمنظمة العمل الدولية من دور منظمة العمل الدولية بوصفها جهة محايدة ومستقلة، ويدور حول النهوض ببرنامج عمل الهجرة العادلة في الممرات بين آسيا – الشرق الأوسط وأفريقيا – الشرق الأوسط. ولضمان التعزيز المتبادل مع حوار أبو ظبي، سيتم التحضير للاجتماع التشاوري الأقاليمي بالتشاور مع اللجنة الرباعية[١٩] لحوار أبوظبي.

٣. المشاركون المقترحون

من المتوقع أن يتجاوز العدد الإجمالي للمشاركين ٨٠ دولة، من ٨ بلدان مقصد في الشرق الأوسط (لبنان والبحرين والأردن والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) و٧ بلدان منشأ في آسيا (بنغلاديش، والهند، واندونيسيا، ونيبال، وباكستان، والفلبين، وسري لانكا)، و٦ بلدان منشأ في أفريقيا (مصر وإثيوبيا وكينيا والمغرب والسودان وأوغندا). وسيشمل المشاركون الذين يتمتعون بمعرفة سليمة فيما يتعلق بهجرة الأيدي العاملة ما يلي:

- مسؤولون حكوميون وصانعو سياسات.
- ممثلو منظمات أصحاب العمل.
- ممثلو منظمات العمال.
- أشخاص ذوو الخبرة من المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، واللجان/العمليات الإقليمية.
- موظفون من وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية، بما في ذلك مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة ووزارة التنمية الدولية في المملة المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.
- موظفو منظمة العمل الدولية العاملون المعنيون بهجرة الأيدي العاملة.

[١٩] تتألف اللجنة الرباعية من الكويت والفلبين وسري لانكا والإمارات العربية المتحدة.